

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

خلال الفترة (2001-2017)

أ. قميتي عفاف د. حفاي عبد القادر

جامعة الأغواط

الملخص:

تحاول هاته الدراسة بيان مختلف التوجهات الحديثة و المنتهجة في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، بإعتبار أن ترشيد الإنفاق العام أصبح هدفا وهاجسا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الوصول إليه، خاصة في ظل شح الموارد العمومية ومحدوديتها، وكذا تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، و بهذا سيتم توضيح المفاهيم الأساسية الخاصة بترشيد الإنفاق العام، ثم عرض مختلف الآليات والأساليب الحديثة المنتهجة في مجال ترشيد الإنفاق العام، وصولا إلى عرض التجربة الجزائرية في هذا المجال من خلال تبنيها لمشروع تحديث النظام الميزاني، المرتكز أساسا على الشفافية، المساءلة، تعزيز المشاركة والتسيير القائم وفق النتائج، مع محاولة في الأخير لتقييم رشادة الإنفاق العام في الجزائر ومقارنتها ببعض الدول.

كلمات مفتاحية: سياسة الإنفاق العام، الترشيح، تحديث النظام الميزاني، الشفافية، المساءلة، النتائج.

ABSTRACT:

This study attempts to explain the various modern trends in rationalizing public expenditure in Algeria, considering that public expenditure's rationalizing has become a target and an obsession that all people and nations of different cultures seek to make it, and they search for the means and factors that will lead to it. Especially in light of the scarcity of public resources and their limitations. As well as the role of the state in economic life' development, and thus we will clarify the basic concepts of rationalization of public expenditure, we will also state the various mechanisms and modern methods used in the field of rationalization of public expenditure, and present the Algerian experience in this area through adoption the modernization project of the system budget, mainly based on transparency, accountability, enhance participation and governance in accordance with the existing results, finally we will try to check rationalization of public expenditure in Algeria, and compared it with some countries.

KEYWORDS: Public Expenditure Policy, Rationalization, Budget Modernization, Transparency, Accountability, Results

تمهيد:

لسياسة الإنفاق العام أهمية بالغة في الإقتصاد الوطني لأي مجتمع، إذ تعد عاملا أساسيا ومهما للنهوض بمعدل الإستثمار والنمو الإقتصادي، ولها الأثر البالغ في مستوى الإستهلاك العائلي والحكومي، بحيث تعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة الميزانية في تحقيق أهدافها الأربعة وأهمها النمو الإقتصادي ومن ثم أهداف الألفية للتنمية الإقتصادية. وقد أدى تطور دور الدولة و اتساع نشاطاتها المختلفة عبر القطاعات الإنتاجية و الخدمية (انتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة) إلى حدوث إنعطاف كبير في حجم النفقات العامة، بحيث أصبحت ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة، ظاهرة عامة طويلة الأجل في غالبية الدول، على إختلاف نظمها الإجتماعية ودرجة التطور التي بلغها المجتمع، ولعل ذلك يعود إلى محصلة عوامل عديدة إقتصادية و إجتماعية و سياسية.

وإضافة إلى ذلك باعتبار الجزائر دولة تعتمد على التصدير الأحادي الجانب، وتعتمد كثيرا في سياساتها الإنمائية على الإنفاق العام، الذي بلغ مستويات قياسية، شأنها شأن الكثير من الدول النامية، تعاني عجزا في ميزانيتها وزيادة في نفقاتها وسوء إدارتها،

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

بسبب تبنيها لبرامج تنموية ذات أغلفة مالية ضخمة في العشرية الأخيرة، وما رافقها من هدر و إختلاسات للأموال العمومية. الأمر الذي إستدعى ضرورة ترشيد نفقاتها والتحكم في تقديراتها للميزانية، وفق أهدافها القطاعية، وإضفاء الصرامة في صرفها للمال العام و اعتماد الإجراءات الوقائية لتفادي أي مظهر من مظاهر التجاوزات والمخالفات. ما من شأنه السماح من دون شك من تحقيق الأهداف المستطرة، بأكثر كفاءة وفعالية، والتي يأتي على رأسها تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والصحة والتعليم، والتقليل من حدة الفقر وبالأخص في ظلّ تبنيها أيضا لأهداف الألفية الجديدة.

وفي ذات السياق وفي ظلّ التوجهات الحديثة التي تركز على ترشيد الإنفاق العام و القضاء على مصادر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن، أي الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام، تبنت الجزائر مشروع تحديث نظامها الميزاني المرتكز أساسا على محاور كبرى تمثلت في: التسيير وفق النتائج، الإطار المتعدد السنوات للميزانية، عرض جديد للميزانية ووثائقها وإضفاء تعديلات على دورة الميزانية، تعزيز المسؤوليات ونظام المعلومات، تطوير النظم المحاسبية... إلخ.

وعلى هذا الأساس نحاول في ورقتنا البحثية هاته، تسليط الضوء على مختلف التوجهات العالمية الحديثة في مجال ترشيد الإنفاق العام وبالأخص في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، من خلال تحديد المفاهيم الخاصة بترشيد الإنفاق العام والتي تعتبر الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤية البحثية، ثم عرض لمختلف الأساليب الحديثة المنتهجة عالميا في ترشيد الإنفاق العام، لنصل في الأخير إلى إبراز التجربة الجزائرية في ترشيد نفقاتها العمومية، من خلال تبنيها مشروع تحديث نظامها الميزاني، وهذا بعرض وتحليل النفقات العامة في الجزائر (2000-2017)، وكذا محاور المشروع، أهدافه، مدى تقدم الأعمال فيه، ومنه محاولة لتقييم الرشادة الإنفاقية في الجزائر بالإعتماد على مؤشرات دولية ومقارنتها ببعض الدول. ومن هنا تتمحور إشكالية الدراسة كما يلي:

هل ستمكّن الحكومة الجزائرية من ترشيد سياستها الإنفاقية العامة في ظلّ تطور دور الدولة من جهة، وشحّ الموارد العمومية من جهة أخرى؟.

و سنتعرض لهذا الموضوع الهام ضمن المحاور الأساسية التالية:

أولاً: لمحة عامة حول ترشيد سياسة الإنفاق العام.

ثانياً: التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام.

ثالثاً: التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

أولاً: لمحة عامة حول ترشيد سياسة الإنفاق العام

ألحّت العديد من المنظمات والهيئات الدولية على ترشيد الإنفاق العام والحد من إسرافه وهدره، كما طبّقت أغلب الدول مختلف الآليات الحديثة التي تمكنها من حسن ونجاعة تسيير أموالها العمومية ومن ثم تحقيق أهدافها التنموية. وهو ما يجزّنا إلى طرح التساؤل التالي قبل كل شيء: ما المقصود بترشيد الإنفاق العام؟ ما أهدافه؟ وماهي متطلبات نجاحه؟.

1- مفهوم ترشيد الإنفاق العام:

للإحاطة بمجانب الموضوع وتحديد بعض القضايا المهمة والضرورية، خاصة وأن معظمها لاتزال تثير الجدل بين الكثير من الباحثين والمفكرين، نورد باختصار العناصر التالية.

أ- تعريف ترشيد الإنفاق العام:

إن لفظ الترشيح في المعنى اللغوي، هو من فعل رشد رشدا ورشادا، أي إهتدى واستقام، أما إذا قلنا فلان رشيد، أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد.¹ أما إصطلاحا فيأخذ مصطلح الترشيح معناه من مصطلح الرشد بمعناه الإقتصادي، والذي

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

يعبر عن التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملئ به العقل، ويتضمن الترشيح إحصاء الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الإستفادة القصوى من الموارد الإقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة.² ويطلق إصطلاح الترشيح على ترشيح الإستثمار، ترشيح الإستهلاك، ترشيح إستخدام الطاقة، ترشيح الإنفاق العام.. إلخ.

يشير ترشيح الإنفاق العام إلى "العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة إلتزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبذير إلى أدنى حد ممكن. لذا فإن ترشيح الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه، ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف". كما يمكن أن يعني ترشيح الإنفاق العام "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة".³

وعلى هذا فترشيح الإنفاق العام يعني "في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، و ارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة إستخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والإلتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات".⁴

ب - بعض المفاهيم المرتبطة بترشيح الإنفاق العام: إرتبط مفهوم ترشيح الإنفاق العام بعدة مفاهيم، و آراء لصيقة به وأبعاد لها علاقة وطيدة وقوية به، يمكن توضيحها فيما يلي، حتى نتمكن من الفهم السليم له:

- التقشف (austerity): يعتبر من أشهر المصطلحات التي يتم تداولها بين الإقتصاديين هذه الأيام، بعد تنامي الحركات المناهضة لسياسات التقشف، و في المعنى اللغوي من فعل تقشَّفَ يتقشَّف، تقشُّفاً، فهو متقشَّف ويقال تقشَّفَ الرَّجُلُ: قَتَرَ على نَفْسِهِ وَاكْتَفَى بِمَا هُوَ ضَرُورِيٌّ، وَأَنْصَرَفَ عَنِ الْمَلَكَاتِ وَالتَّنَعُّمِ.

ويعرف التقشف على أنه "سياسة من السياسات التي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات، وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الإقتصادي، أملا في أن تؤدي تلك السياسات إلى تحسين الأوضاع الإقتصادية، أو، من وجهة نظر أنصار سياسات التقشف الإقتصادي، إلى توسع مستوى النشاط وإرتفاع معدلات النمو، في الوقت الذي يرى فيه مناهضو سياسات التقشف أنها، على العكس من ذلك، دائما ما يصاحبها إرتفاع في معدلات البطالة و إنخفاض في معدلات النمو الإقتصادي".⁵

كما يعرف التقشف بأنه "برنامج حكومي ذو طابع إقتصادي، يستهدف الحد من الإسراف في زيادة الإنفاق على السلع الإستهلاكية، وتشجيع الإدخار، والعمل على مضاعفة الإنتاج، علاجا لأزمة إقتصادية، تمر بها البلاد".⁶

- الحكم الراشد: يعبر عن "ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الراشد آليات معقدة و عمليات ومؤسّسات متطورة، التي من خلالها يستطيع المواطنون والجماعات التعبير عن مصالحهم وحاجاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم القانونية، والتوسط لحلّ خلافاتهم، و ينطوي الحكم الرشيد على الكثير من الصفات منها المشاركة والشفافية والمساءلة، وهو فعال لتحقيق أفضل إستخدام للموارد، ويضمن العدالة وسيادة القانون".⁷

- كفاءة الإنفاق العام: فإنه يعني ذلك الإنفاق الذي يتصف بالعقلانية والنجاعة والفعالية والشفافية، فيكون معقولا بمعنى أن يوضع في إطار عمل الإقتصاد الكلي، الذي يؤمن توافق مستوى الإنفاق مع أهداف الحكومة على صعيد السياسة النقدية والخارجية و إستدامته على المدى الطويل. وهو ما يتطلب من الحكومات أن تحسّن تخصيص الموارد العامة بين القطاعات المختلفة وفئات الإنفاق بطريقة تعكس أولويات سياستها بما فيها التنمية المستدامة والتطور البشري والاجتماعي. وأن يكون

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

ناجعا، بمعنى أن يحقق أقصى ناتج مقابل مجموعة محدّدة من المدخلات، كما يجب أن يكون فعّالا بمعنى أنّه يدعم التحقيق الناجح لأهداف الحكومة، بالإضافة إلى كونه ناجع و فعالا، يجب أن يكون شفافا ومطابقا للقوانين والأنظمة ذات الصلة، وأن يتمّ مع الضوابط و الموازن المناسبة لتأمين الإستقامة المالية.⁸

2- عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على عديد العوامل، نوردّها في الآتي:⁹
أ- تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة و دقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

ب- تحديد الأولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعيّن على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

ج- القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات و الأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

د- عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة. والعدالة لاتعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.
هـ- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطة التي تم وضعها.

3- أهداف ترشيد الإنفاق العام: يهدف ترشيد الإنفاق إلى تحقيق ما يلي:¹⁰

- رفع الكفاءة الإقتصادية عند استخدام الموارد و الإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع و الإتجاهات.
- خفض عجز الميزانية وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، و المساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، و المساهمة في تدعيم وإحلال و تحديد مشروعات البنية الأساسية.
- مراجعة هيكلية للمصروفات، عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- دفع عجلة التطور و التنمية و اجتياز المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها.
- محاربة الإسراف و التبذير وكافة مظاهر و أشكال سوء إستعمال السلطة و المال العام.
- الإحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة و المستقرة و الصّعبة و المتغيرة محليا وعالميا.
- المحافظة على التوازن بين السكان و الموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة و المتوسطة و الطويلة.
- تجنب مخاطر المديونية الحالية و آثارها، خصوصا وإن كثير من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها والتي من المحتمل أنّها أسرفت فيها في الماضي.
- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الإكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل، وبالتالي تخفيف المجتمع مخاطر التبعية الإقتصادية و السياسية وغيرها.
- تحقيق الإنسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الإجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الإقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

وبناء على ذلك، فإن مفهوم ترشيد الإنفاق يعتبر عملية مستمرة وركيزة مهمة لأسس إعداد وتنفيذ الميزانية، تلتزم الجهات المعنية بوضع ما يناسبها من أنظمة وإجراءات لتنفيذه في كل مراحل الميزانية ابتداء من وضع التقديرات إلى غاية الرقابة على التنفيذ.

ثانياً: التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام

في ظل شح الموارد ومحدوديتها وجب الإهتمام بكيفية الإنفاق وطرقه، وهذا ما يفسر الاتجاه الدولي البارز نحو تحديث وإصلاح أنظمة الميزانية العامة، وتطوير طرق وأساليب تسيير النفقات العامة، من خلال محاولات وتجارب سجلتها دول كثيرة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، أغلبية الدول الأوروبية، أستراليا، كندا، كوريا، الأرجنتين، الشيلي، المكسيك، جنوب إفريقيا، وحتى بعض الدول النامية والعربية، بتبنيها لأطر تشريعية وتنظيمية حديثة ومتطورة في مجال ماليتها العامة، ونذكر منها: مبادرة نيوزلندا في 1994 من خلال قانون fiscal responsibility act، بلدان L'OCDE من خلال Le traité de Maastricht، أستراليا في 1996 من خلال Charte de L'honnêteté budgétaire، وفرنسا من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في 2006، وذلك في إطار سعيها لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام المال العام.¹¹

كما يلاحظ بالميزانيات مع هذه الموجة إزداد مطالبة المنظمات والهيئات الدولية بضرورة تطوير أساليب ونظم الميزانية العامة وتسيير المال العام ودعمها لها من خلال التوصيات والتقارير التي تصدرها في هذا السياق، ويمكننا تلخيص أهم الأساليب المتبعة والمطلوبة حالياً لتسيير الأموال العمومية كما يلي:¹²

1- التسيير القائم وفق النتائج: تركز الأساليب الحديثة لتسيير المال العام على التسيير القائم وفق "النتائج" بدل "الوسائل"، فالغالب في الأسلوب التقليدي هو تحديد مجالات الإنفاق وفق ما يتوفر من موارد مالية وهذا ما يسمى بالتسيير وفق "الوسائل أو البنود"، أي أن يتم إعداد الميزانيات العامة من خلال توجيه الموارد المالية المتوفرة (الوسائل) لبنود محددة من الإنفاق بهدف أن يتحقق الإنفاق في البنود المحددة مسبقاً، بينما يتجه الأسلوب الحديث إلى ربط الإنفاق العام بنتائج وأهداف محددة مسبقاً فيكون الهدف الأساسي لتسيير المال العام هو تحقيق الأهداف المرجوة منه، مثلاً كأن تتولى وزارة التربية هدف تحقيق نسبة معينة من تعليم الأطفال في الأرياف، وتخصّص لذلك مبلغاً معيناً، فوفق هذا الأسلوب يتم التركيز والعمل على النتيجة المحققة وهي النسبة المحققة فعلاً من تعليم أطفال الأرياف، بالإضافة إلى صرف هذا المبلغ المعين في المجال المخصّص له.

2- مؤشر الأداء: إن التسيير الجديد للميزانية يستلزم إستعمال مؤشرات للأداء، وذلك من أجل التقييم الدائم للنتائج المحققة مقارنة بالنتائج المنتظرة، وهذا في إطار تحقيق الأهداف، أي أنه يمكننا من التعبير عن حالة تقدم أشغال تحقيق برنامج ما، وذلك بقياس النتائج المحققة مقارنة مع النتائج المنتظرة و الموارد المتاحة.

3- الرقابة على الأداء: عرفت لجنة الأدلة و المصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية (ARABOSAI) رقابة الأداء بأنها: "تقوم أنشطة هيئة ما للتحقق مما إذا كانت مواردها قد أديرت بالصورة التي روعيت فيها جوانب التوفير و الكفاءة و الفاعلية، و من أن متطلبات المساءلة قد تمت الإستجابة لها بصورة معقولة"، و الرقابة على الأداء تتميز بجملة من المزايا:

- تشمل جوانب الإقتصاد و الكفاءة و الفعالية في النشاطات الإدارية.
- التزويد بمعلومات ذات إتصال وثيق بصنع القرارات.
- وضوح غايات و أهداف البرامج و المشاريع.
- وضوح المسؤوليات و الصلاحيات فيما يخص تنفيذ الخطط التي تمت الموافقة عليها.

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

- وضوح جودة و فعالية تنفيذ البرامج بالمقارنة مع الخطط الموضوعة.
 - جودة النتائج مقارنة مع التكاليف المحددة مسبقا.
- تعتبر الرقابة على الأداء أحد أهم الأساليب الحديثة المطلوبة حاليا في تسيير الأموال العمومية، وهي تتماشى مع تطبيق ميزانية الأداء و التسيير القائم وفق النتائج المذكور سابقا.
- 4- تفعيل دور الميسرين: تتجه الأساليب الحديثة كذلك إلى التأكيد على أهمية العنصر البشري، من خلال إعطاء "ميسر المال العام" المزيد من الحرية في التصرف في المال العام، و بالمقابل تحمله مسؤولية أكبر تجاه تحقيق المصلحة العامة أو الهدف من هذا الإنفاق، و هذا في إطار التسيير القائم وفق النتائج، فيمنح الميسر مبالغ مالية إجمالية يتمتع بحرية التصرف فيها و لا يسأل عن ذلك - نسبيا -، إنما يحاسب على تحقيق الهدف من ذلك الإنفاق ويسأل عنه، أي لا تهتم الرقابة التي تقام عليه بمدى إحترامه لإنفاق المبالغ المحددة مسبقا بقدر ما تهتم بإلزامه بتحقيق الهدف من هذا الإنفاق، و الذي هو في الأغلب تحقيق النفع العام.
- 5- مكافحة الفساد و إرساء النزاهة في تسيير المال العام: إن الفساد إن إنتشر فيما يتعلق بتسيير الأموال العمومية، فإن ذلك سيكون له الأثر السلبي الكبير على إستعمال المال العام في سبيل تحقيق المصلحة العامة، بحيث لا تتحقق هذه الأخيرة. لذا تكثر حاليا الدراسات و التوصيات التي تؤكد على ضرورة مكافحة الفساد بشتى أشكاله حتى نضمن إستخداما جيّدا للموارد العامة، فمن غير المعقول أن تصرف الأموال العمومية و تحقق المصلحة العامة في بيئة تنتشر فيها الرشوة أو المحسوبية أو النهب... إلخ، و كثيرا ما تثبت التقارير الصادرة سنويا حول الفساد في العالم أن البلدان التي تحقق معدلات منخفضة في مؤشرات الفساد هي البلدان التي قطعت أشواط واضحة في إرساء أفضل الأساليب على تسيير مآليتها العمومية.

ثالثا: التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

باشرت الجزائر الإصلاح الموازني منذ سنة 2006، من خلال تبني مشروع يهدف إلى تدعيم قدرات وزارة المالية للتمكن من تأدية مهامها على أحسن وجه في مجال تسيير النفقات العامة وترشيدها، و الإستشارات الإقتصادية والسياسية التي تقدمها للطاقي الحكومي والهيئات العمومية الأخرى، إتساقا مع مبدأ شفافية المالية العامة وفق ميثاق صندوق النقد الدولي. و قبل التفصيل في حيثيات المشروع، لابد من إلقاء نظرة على تطور الإنفاق العام في الجزائر، وتحليله لمعرفة هل الإنفاق العام للدولة الجزائرية بحاجة إلى الترشيح أم لا ؟، وإن كانت الإجابة بنعم، كيف يتم تقييم كل تلك الجهود المبذولة في ترشيح النفقات العامة في الجزائر؟.

1- تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر:

شهدت الجزائر توسعا في الإنفاق العام بشقيه الجاري و الإستثماري خلال الفترة (2001-2014)، وذلك بتطبيق سياسة ميزانية توسعية، من أجل تحفيز جانب الطلب الكلي، وذلك بإقرار برامج إنفاق ضخمة طوال هاته الفترة للنهوض بالإقتصاد الوطني. إلا أنه وبعد سنة 2014 نتيجة إختيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، أصبحت قضية ترشيح الإنفاق العام وجعله أكثر فعالية ونجاعة مطلبا أكثر إلحاحا تسعى الحكومة للوصول إليه.

أ- التوبير الإقتصادي للإنفاق العام في الجزائر:

ترتبط عمليات توبير الإنفاق العام بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات التوبير تعقيدا، ولقد تطورت عملية التوبير بتطور دور الدولة الإقتصادي، حيث إرتبط التوبير الإداري بدور الدولة التقليدي ومع تطور الدور الإقتصادي للدولة، ظهر هناك التوبير الإقتصادي، و تماشا مع طبيعة الموضوع سنركز على التوبير الإقتصادي للإنفاق العام.

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

يكتسي التبويب الاقتصادي للإنفاق العام أهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير لهذا الإنفاق على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ويقسم في الاقتصاد الجزائري على الشكل التالي:¹³

- الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) والإنفاق الإستثماري (نفقات التجهيز): تعرف نفقات التسيير بأنها ذلك الإنفاق المخصص لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب تتمثل في:

- أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطة العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

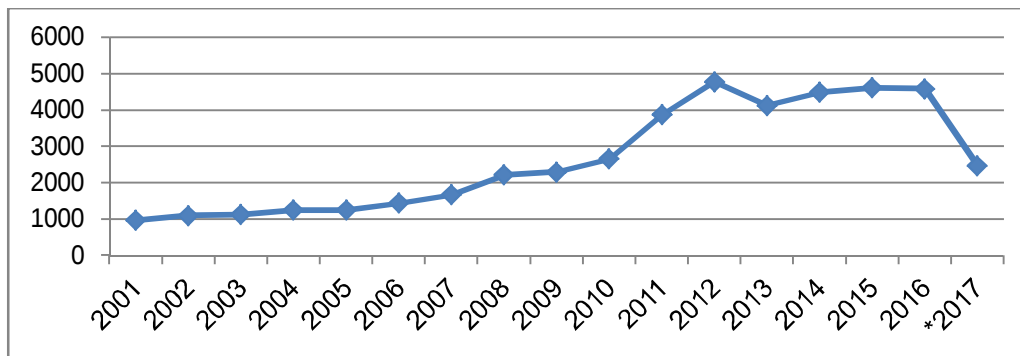
وإلى جانب نفقات التسيير توجد نفقات التجهيز، التي تؤدي إلى تنمية الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات المحلية، وتتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية والإدارية، والتي لا تعتبر ذات إنتاجية مباشرة، ويضاف لهذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية، وبالتالي فإننا نستنتج أن نفقات التسيير هي نفقات غير منتجة، غير أن بعضها يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الوطنية، أما نفقات التجهيز فهي عموما نفقات منتجة إما بصفة مباشرة كنفقات التجهيز الاقتصادي، وإما بصفة غير مباشرة كنفقات التجهيز الاجتماعي.

- نفقات المصالح و النفقات التحويلية: يقوم هذا التقسيم على أساس معيار المقابل المباشر للإنفاق العام، حيث تهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة، أما النفقات التحويلية، فهي تؤدي بدون مقابل مباشر، وتمثل نوعا من العدالة في توزيع الدخل الوطني، فقد أقرّ المفهوم الحديث للدولة بالوظيفة الاجتماعية للهيئات العمومية، حيث أصبح مقبولا أن يجرى الإنفاق العام بدون مقابل من أجل أهداف التنمية الاجتماعية، كالمناح للأشخاص المسنين والمنح العائلية وتعويضات الضمان الاجتماعي.

ب- تحليل تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2017):

الشكل رقم (01): تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة مليار دج



* حتى نهاية جوان 2017.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2003، 2007، 2012، 2015، 2017.

تستحوذ نفقات التسيير على الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة، إلا أنها في انخفاض مستمر، إذ كانت تتراوح نسبتها ما بين 73 % سنة 2001 و 2002، و 66 % للسنوات من 2003 إلى غاية 2005، وبقيت تتراوح ما بين 69 % و

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

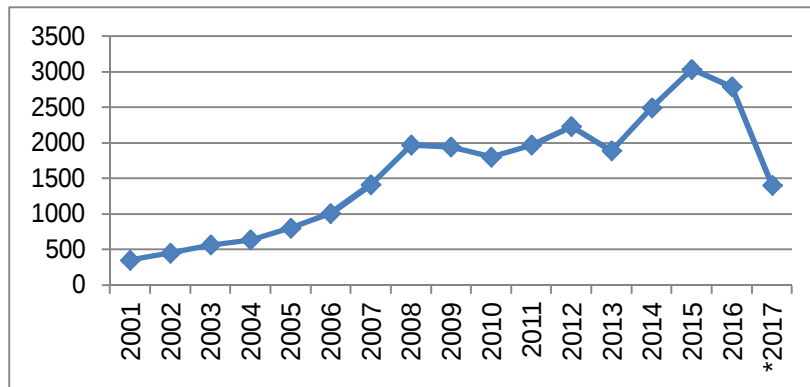
59 % للسنوات المتبقية. ويرجع الانخفاض المستمر في نفقات التسيير إلى عدة إعتبارات إجتماعية كانت أم إقتصادية أم سياسية. وتعتبر سنة 2008 والتي بلغت فيها نفقات التسيير 52.9 %، السنة الوحيدة التي تقاربت فيها قيمة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، أما السنوات الأخرى فقد كان النصيب الأكبر منها لنفقات التسيير.

أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجدها في تزايد مستمر، إذ بلغت نفقات التسيير ذروتها عام 2012، حيث وصلت إلى 4935.9 مليار دينار بعدما كانت سنة 2001 لا تتجاوز 963.9 مليار دينار، ولا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو و إرتفاع أكثر من نفقات التجهيز، رغم إتباع الحكومة الجزائرية الصرامة في السياسة الميزانية.

ويعود الإرتفاع لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، التعليم والصحة، الزيادة المستمرة في عدد السكان، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على مناصب الشغل، وهو ما يدفع الدولة بالبحث عن الحلول، لذلك يتم رفع المخصصات من الرواتب والأجور.

الشكل رقم (02): تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة مليار دج



* حتى نهاية جوان 2017.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2003، 2007، 2012، 2015، 2017.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن نفقات التجهيز في إرتفاع مستمر، وذلك راجع للسياسة التوسعية التي إنتهجتها الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، حيث إرتفعت نفقات التجهيز من 357.4 مليار دينار سنة 2001 إلى 1015.1 مليار دينار سنة 2006، لتصل سنة 2012، إلى 2234 مليار دينار محققة أقصى قيمة سنة 2015 بـ 3039 مليار دينار.

فخلال الفترة 2001 - 2004، سبب إرتفاع نفقات التجهيز يرجع إلى برنامج تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الأخرى التي تبنتها الحكومة سنة 2001، في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

أما الفترة 2005 - 2009، والتي تميّزت بمعدل إرتفاع أسرع لنفقات التجهيز بالمقارنة مع نفقات التسيير، فيرجع السبب في ذلك إلى الجهد الميزاني المخصص لإنعاش النشاط الإقتصادي من خلال مختلف برامج الإنفاق العمومي، ونخص بالذكر البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009).

أما الفترة 2010 - 2012، والتي عرفت أيضا إرتفاع في نفقات التجهيز وصلت إلى 2234 مليار دينار سنة 2012، ذلك لبداية تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية (2010 - 2014)، وهذا من أجل مواصلة الجهود في سبيل توطيد النمو. لترتفع أكثر سنة 2015 وهذا لإنطلاق برنامج خماسي للتنمية آخر (2015-2019).

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

وعند دراستنا لنفقات التجهيز خلال الفترة (2000 - 2017)، نلاحظ أن نسبتها إلى إجمالي النفقات أقل من نفقات التسيير، حيث سجلت أقل نسبة سنة 2001 بـ 27.05 %، وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بنفقات التسيير، وتعكس ضعف الاستثمار في المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية. لكن هذه النسبة بدأت تعرف تحسنا حيث إنتقلت إلى 41.38 % سنة 2006، لتنتقل مجددا إلى 47.08 % سنة 2008، حيث تمثل الحد الأقصى للإنفاق على المشاريع التنموية.

2- الأساليب الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر:

تبنت الجزائر أساليب جديدة وحديثة لتسيير النفقات العامة في إطار مشروع كبير (MSB)، تحت إسم "تحديث نظم الميزانية" Projet de Modernisation des Système Budgétaires، للإلتحاق بموجة الإصلاح الميزاني والتخلص من العيوب والنقائص التي تشوب نظامها الميزاني الحالي. حيث يتمثل محور مشروع تحديث نظام الميزانية (MSB) أساسا في الإنتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج في تسيير النفقات العامة.

أ- إنطلاق مشروع تحديث نظم الميزانية (MSB):

إنطلق الحديث عن تحديث نظام الميزانية العامة في الجزائر من الناحية القانونية ابتداء من 17 جويلية 2001، ذلك بعد الإتفاقية التي تمت مع البنك الدولي تحت حساب ح/7047 الموقعة في 18 أفريل 2001، والمتعلقة بتمويل برنامج الإصلاح الميزاني، ولكن تنفيذ الإتفاقية عرف تأخرا دام 3 سنوات، في هذا الإطار قام البنك الدولي بإصدار تقارير تخص تمويله للمشروع وتبين مكوناته بالإضافة إلى التكلفة الإجمالية للمشروع.

وفي أكتوبر 2004 تم توقيع عقدين: "إطار الميزانية المتعددة السنوات" بمبلغ 1.586.000 أورو، و"تحسين تقديم الميزانية" بمبلغ 435.000 أورو، ليتم في أفريل 2005 توقيع عقد لتجديد دورة النفقة العمومية بمبلغ قدره 2.2 مليون أورو.¹⁴ كما تعاقدت الجزائر مع مؤسسة CRC SOGEMA¹⁵ في مشروعين¹⁶:

المشروع الأول: تم عقده للفترة الممتدة خلال 2004 - 2007، تحت إسم تحديث نظام الميزانية بتمويل من البنك الدولي، حيث أسست الجزائر مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تحويل بيئتها المؤسساتية.

المشروع الثاني: تم عقده للفترة الممتدة ما بين 2008 - 2012، بهدف تحسين إدارة الإنفاق العام وتحسين تقديم الخدمات للشعب، حيث يواصل مسار المشروع الأول ويوجه أساسا لـ:

- الدعم المؤسسي وتدريب الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية في مجال الميزانية القائمة على أساس النتائج.

- العمل على تطبيق النظام الجديد وتأهيل القدرات لتحضير ميزانية سنة 2012 على أساس البرامج.

ب- هيكلية مشروع تحديث نظم الميزانية (MSB): ينقسم هذا المشروع إلى قسمين:¹⁷

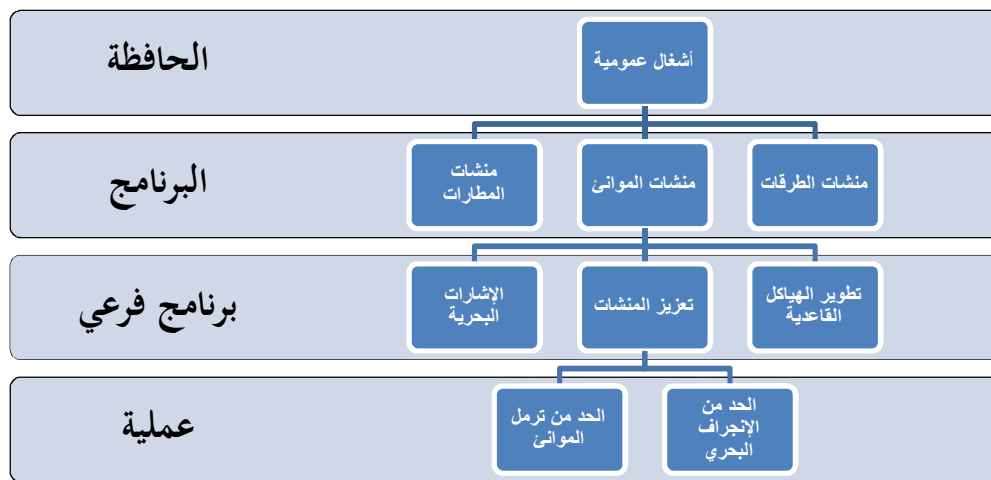
- قسم أول خاص بإعادة المسار الذي يوطر النفقة العامة، من خلال وضع ميزانية متعددة السنوات إلى دمج نفقات التسيير و الاستثمار، وإبقاء المبدأ القانوني السنوي للميزانية. و إدخال مفهوم الميزانية السنوية بالبرامج، الذي يركز على النتائج، وكذا هيكلية وتحديد تقسيمات جديدة للنفقات حسب الطبيعة والوظيفة، ما يسمح بتقديم شفاف وواضح للميزانية، ويكشف عن تفاصيل بعض المعلومات الميزانية، والتي كانت غامضة نوعا ما في النظام السابق لهذا المشروع. مع تدعيم التقدير ووظيفة الإستشارة الاقتصادية وقدرة المراقبة من طرف المؤسسات المكلفة بتنفيذ النفقات.

- قسم ثاني خاص بإنشاء نظام معلوماتي متعلق بالنفقات العمومية، يسمح بتطوير قواعد تقديم جديدة (وثائق وبرامج آلية)، وتسعى إلى تحفيز نقاش ذو إنفتاح أوسع وإعلام أحسن حول إختيارات الدولة.

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

فيما يخص التسيير الجديد للميزانية (التسيير وفق البرامج)، يستوجب أن تحدد كل وزارة مسبقا مهمتها والهدف من هذه المهمة، ثم تقسمها بالتدرج إلى برامج وبرامج فرعية وعمليات، يساعد هذا التقسيم على تحقيق الأهداف المرجوة من المهمة. على هذا الأساس تكون كل وزارة مطالبة بتحديد العناصر التالية: المهمة، وضع مدونة حسب الأنشطة المدرجة في الحافظة واللازمة لتحقيق أهدافها، خلق برنامج إدارة عامة، اعتماد مراكز مسؤولية تتولى البرامج، تحديد أهداف كل برنامج، تحديد النتائج المنتظرة ومؤشرات الأداء المرتبطة بأهداف كل برنامج، تحضير برمدة متعددة السنوات لكل حافظة، تحضير ميزانيتها على أساس تعدد السنوات¹⁸ وحسب الأظرف الميزانية المحددة والمعلنة من طرف وزارة المالية، إنشاء وثيقة وزارية سنوية تدعى تقرير حول الأولويات والتخطيط، تقييم النتائج المحققة باستعمال مؤشرات الأداء ومراجعة الحسابات. و فيما يلي مثال توضيحي عن تقسيم مهام وزارة الأشغال العمومية حسب البرامج والبرامج الفرعية والعمليات.

الشكل رقم (03): تقسيم مهام وزارة الأشغال العمومية حسب MSB



Source: Projet de Modernisation des Systèmes Budgétaires en Algérie (MSB), Tunis, 26 et 27 juin 2006, p 14.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن الوزارة تمثل حافظة، بحيث تحتوي الحافظة مجموعة من المهام والوظائف تدرج تحت إسم برامج، ويتفرع كل برنامج بدوره إلى برامج فرعية، ثم إلى عمليات، ذلك من أجل تسهيل تنفيذ البرامج من خلال تجزئتها. وقد تشترك أكثر من وزارة في حافظة واحدة أو برنامج، من أجل تنفيذ البرامج المشتركة، وقد تمتلك الوزارة أكثر من حافظة. أما فيما يخص الرقابة فإن الإصلاح الميزاني في الجزائر يتطلب تعزيز آليات الرقابة (مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية)، من خلال إعادة النظر في إجراءات الرقابة على النفقة العمومية (التي هي مقيدة حاليا بالنصوص القانونية) للتلائم مع الرقابة القائمة على أساس النتائج المتوقعة من تخصيص الموارد العمومية، كما أن الحرية الممنوحة للمسيرين وفق الإصلاح التي ينجر عنها مسؤولية كبيرة للمسيرين، تجعل مهمة الرقابة ثقيلة ذلك لأنها تصبح رقابة على الأداء إضافة إلى رقابة على التسيير. ج- أهداف مشروع تحديث نظم الميزانية (MSB): ومن بين الأهداف الأساسية للحكومة في تبنيها لمشروع تحديث نظام الميزانية، نذكر¹⁹:

- تسهيل الاختيارات الاستراتيجية، وهذا من خلال تحقيق أحسن جودة للمعلومات.
- تحسين قدرة التنبؤ بالنفقات العامة.
- إعطاء مسؤولية أكبر للأعوان و المؤسسات المسؤولة على الأملاك العمومية.
- تقوية متابعة تنفيذ الميزانية وتعزيز الفعالية في وضع السياسات.

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

- تسهيل مراقبة النفقات العامة.
- إعطاء شفافية أكبر فيما يخص الميزانية من أجل تسهيل اتخاذ القرارات الأساسية.
- تحسين الأداء في استعمال أملاك الدولة من خلال شفافية التسيير وهذا يعتمد على إعطاء مسؤولية أكبر للأعوان العموميين.
- شفافية التقييم وتخصيص الموارد العامة التي تستند على التقييم الصحيح للحالة الاقتصادية للبلاد.
- تعزيز الفعالية والكفاءة التي تسمح بضبط الميزانية في الوقت المناسب، و تضمن الجودة اللازمة لتنفيذ المراقبة المالية السليمة.
- د- وضعية تقدّم أعمال مشروع تحديث نظم الميزانية (MSB): سنتناول وضعية تقدم أعمال مشروع تحديث نظم الميزانية بذكر الأعمال المحقّقة، حسب كل عنصر من عناصر الإصلاح، والتي نقدمها بالشكل التالي:²⁰
 - تعريف المبادئ العامة لإطار قانوني جديد: يهدف هذا النشاط إلى تكييف الإطار القانوني والتنظيمي الحالي مع الأساليب الجديدة للميزانية، والتي يتطلبها الإصلاح، ولهذا تم إدخال مشروع قانون عضوي يتعلق بقوانين المالية (APLOLF) يشمل عناصر إصلاح الميزانية (مقاربة تعدد السنوات للإيرادات والنفقات، مسؤولية المديرين والرقابة على الأداء، مراجعة مدونة الميزانية، تحسين محتوى وتقديم قوانين المالية من أجل قراءة أفضل وشفافية أحسن في تسيير الميزانية وتفعيل دور البرلمان)، وقد تم عرضه والمصادقة عليه لدى مجلس الحكومة في 12 مارس 2008.
 - تعريف المدّونة الجديدة للميزانية: تم تحويل المدونة الجديدة إلى مختلف الوزارات، وقد كانت موضوع فحص خلال اللجنة الوزارية العملية في 25 ماي 2009.
- وقد تم المصادقة على المدّونة من خلال اللجنة الوظيفية والتقنية في 08 جوان 2009، وفيما يخص التطابق بين المدونة والمخطط المحاسبي للدولة (PCE)²¹، بحيث نسجل في هذه النقطة بعض الاختلافات بينهما، تم عقد إجتماع في 28 أكتوبر 2008، يجمع ممثلي المديرية العامة للميزانية، المحاسبة، الضرائب، التوقع والسياسات، الدومين الوطني للتخطيط مهمته معالجة نقاط التوافق. بالموازاة مع هذه النشاطات تم إدخال مدّونة حسب وظائف الحكومة.
- تقديم الهيكلية حسب البرامج: تم التصديق على الهيكلية حسب البرامج في الوزارات من طرف اللجنة الوظيفية والتقنية خلال إجتماعها في جويلية 2009، وبداية من أكتوبر 2008 إلترمت 16 وزارة بإنشاء ميزانية حسب البرامج، وذلك بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بكل وزارة تسمح لها بتحضير ميزانية حسب الشكل الجديد الذي يحدده القانون العضوي.
- إطار النفقات المتوسطة الأجل: تم التعاقد مع مؤسسة "CRC SOGEMA" في جوان و جويلية 2009 من أجل إنشاء نموذج لإعداد إطار إجمالي للإنفاق متوسط المدى (CDMT)، والذي هو عبارة عن غلاف مالي إجمالي محدّد في أقصاه من طرف المصالح المركزية، ويتمثل في وثيقة لتوقع السياسة الميزانية على مدى متعدّد السنوات، يضمن التناسق بين الموارد والنفقات، وقد أدخل هذا الإطار مصطلح "سقف الإنفاق" حسب القطاعات، والذي يعتبر عنصرا أساسيا في تأطير تحضير الميزانية، بحيث يرفق هذا النموذج بثلاث وثائق هي: تشخيص، عرض جدول للعمليات المالية، تعليمة استعمال النموذج.
- إعداد المخططات الإستراتيجية: مسّت هذه العملية 21 وزارة حضرت مخططات إستراتيجية 2010-2014، بحيث يشمل المخطط الإستراتيجي عادة 5 سنوات، ويتضمن تحليل الوضعية الحالية وتحديد واضح لقيود المحيط ويحتوي على مجموع أهداف السياسات العمومية المحدّدة من طرف كل وزارة والنشاطات والمقاييس الضرورية لتحقيقها والتكاليف المتوقعة لها.

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

- نظام المعلومات لتحضير الميزانية (SIGBUD): يعتبر هذا النظام حاليا عمليا ويسمح ببيان الميزانية حسب الوثائق المقترحة في الإصلاح، حيث أن الوظيفة الأولى لهذا النظام هو تحرير الوثائق الميزانية الكاملة (نفقات إيرادات) لقانون المالية، كما يسمح هذا النظام لكل هيئة من هيئات مختلف الوزارات بعرض إقتراحاتها الميزانية والتي يتم فيما بعد تحكيمها ويسمح كذلك بربط الوزارات بنظام المحاسبة من أجل توزيع الإعتمادات خلال عملية تنفيذ الميزانية، وبيان المبالغ التي أنفقت فعلا أو جمعت من أجل المقارنة التاريخية، إلا أنه حاليا لا يمكن للوزارات الإتصال السريع بموقع وزارة المالية، ولهذا يتم تدخل مختصين لإيجاد حل لهذه المشكلة.

وفي السياق ذاته، صرح وزير المالية على هامش عرض نص قانون المالية 2014 أمام مجلس الأمة، أنه قد تحقق تقدّم كبير في كل جوانب وضع هذا النظام، في مجال تكوين الإطارات و وضع الأنظمة المعلوماتية والمؤشرات الخاصة بنشر المعلومة، كما أضاف أن هذا النظام الجديد، يرمي إلى عصنة مسار إدخال النفقات العمومية في الميزانية منذ تسجيلها إلى غاية المحاسبة التي تخص وضع قوائم ميزانية و محاسبية جديدة. كما سيساهم في مردودية أفضل في تسيير موارد الدولة و نجاعة في توظيف الأموال العمومية و تداول أفضل للمعلومة. و من بين مزايا هذا النظام شفافية المعطيات و جعل المسيرين يتحلون بالمسؤولية و وضوح المعلومة التي ستتمحور حول النتائج المتوخاة، بالإضافة إلى تعزيز القدرات التوقعية و التحليلية.²²

3- تقييم رشادة سياسة الإنفاق العام في الجزائر:

لا يمكن الحكم على نجاح مشروع تحديث النظم الميزانية في الجزائر من عدمه حاليا، لكونه لازال مشروعا قيد التنفيذ وبحاجة إلى عناصر أخرى داعمة له تستوجب الإصلاح، لكن يمكننا الوقوف على واقع ترشيد النفقات العمومية في الجزائر حاليا وقت تنفيذ المشروع، وذلك بإستخدام مؤشرات عالمية ومقارنتها ببعض دول العالم.

أ- المنتدى الإقتصادي العالمي: يصدر المنتدى الإقتصادي العالمي²³ مؤشرا يقيس به مستوى التنافسية العالمي، من مفهوم أن التنافسية هي "مجموعة من العوامل و السياسات و المؤسسات التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة"، ويتكون المؤشر من 12 ركنا، موزعة على 3 محاور:

- المتطلبات الأساسية Basic requirements

- عوامل تعزيز الفعالية Efficiency enhancers

- عوامل تعزيز التطور و الابتكار Innovation and sophistication factors

يتم حساب هذا المؤشر بناء على وجهة نظر رجال الأعمال، و تتراوح قيمته بين النقطة 1-7، نحاول من خلال هذا المؤشر أن نتطرق للركن الأول الذي يخص البنية المؤسساتية، باعتبارها من أكثر المواضيع التي نالت إهتمام الباحثين خصوصا في الدول التي تتوفر على وفرة الموارد الطبيعية، وما ينجر عنها من تداعيات لعنة الموارد، ويندرج ضمن ركن المؤسسات العامة عدة مؤشرات فرعية، سلطنا الضوء على واحد منها، ألا وهو مؤشر الإسراف في الإنفاق العام.

يقيم هذا المؤشر مدى رشادة الحكومة في الإنفاق العام ضمن مجال يتراوح بين الإسراف الكبير (القيمة واحد) والرشادة في الإنفاق العام الممثلة بالقيمة القصوى (سبعة).

الجدول رقم (01): تطوّر مؤشر الإسراف في الإنفاق العام في الجزائر (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	3.3	3	2.4	2.8	3.1	3.1	3.1	3.1	3.1

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

الرتبة	139/64	142/79	144/116	148/101	148/74	140/76	138/75	135/75
--------	--------	--------	---------	---------	--------	--------	--------	--------

Source: SCHWAB Klaus and XAVIER SALA-I-Martin, The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, (2011–2018).

صنّف تقرير التنافسية العالمي لعام 2017 – 2018، الذي أصدره المنتدى الإقتصادي العالمي، الجزائر في المرتبة 86 عالميا من بين 137 دولة، بحيث يعتمد مؤشر التنافسية حسب التقرير على 12 متغيرا رئيسيا، حصلت الجزائر على مراتب متباينة في كل متغير الإطار المؤسسي المرتبة (88)، البنية التحتية (93)، المناخ الإقتصادي العام (71)، قطاع الصحة والتعليم (71)، قطاع التعليم العالي والتدريب (92)، كفاءة الأسواق (129)، سوق العمل (133)، كفاءة أسواق المال (125)، الجاهزية التقنية (98)، حجم القطاع الخاص (36)، و الابتكار والتطوير (104).²⁴

واللافت أن نتائج المؤشر أعلاه، تعكس عدم الكفاءة العالية في توفير السلع و الخدمات الضرورية، هذا ورغم الأموال الضخمة الموجهة لتحسين الخدمة العمومية و المقدّرة بحوالي 500 مليار دولار²⁵ خلال السنوات (2001-2014) فقط، حيث احتلت الجزائر المرتبة 75 من أصل 135 سنة 2017 بدرجة 7/3.1 متأخرة عن دول كثيرة، كالمغرب المرتبة 52، تونس 71، الأردن 56 في ذات السنة²⁶ ... إلخ. وهو ما يستدعي بذل الكثير من الجهود في سبيل تحقيق الرشادة في الإنفاق العام والفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى.

ب- مشروع شراكة الميزانية المفتوحة: يقيم مسح الميزانية المفتوحة ما إذا كانت الحكومات المركزية في كل البلدان المشمولة بدراسات إستقصائية تتيح للجمهور ثنائي وثائق رئيسية من الميزانية، وكذلك ما إذا كانت البيانات الواردة في هذه الوثائق شاملة وتم توفيرها في الوقت المناسب ومفيدة، و يستخدم المسح المعايير المقبولة دوليا لتقييم الشفافية في كل بلدان الميزانية التي وضعتها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

وتستخدم درجات نتائج الإستطلاع المدونة من 95 إلى 125 سؤالا مفتوحا، لحساب درجات موضوعية وترتيب نسبية الشفافية لكل بلد شملها الإستطلاع، و هذه الدرجات المركبة تشكل مؤشر الميزانية المفتوحة، وهو المعيار الدولي النسبي المستقل والوحيد لشفافية الميزانية.²⁷ وفيما يلي تطور مؤشر الميزانية المفتوحة للجزائر خلال الفترة 2006-2015.

الجدول رقم (02): تطور مؤشر الميزانية المفتوحة للجزائر خلال الفترة (2006 – 2015)

	2006	2008	2010	2012	2015*
قيمة المؤشر	-	2	1	13	19

المصدر: مسح الميزانية المفتوحة لعام 2012، شراكة الميزانية الدولية، واشنطن، 2012، ص59.

* مسح الميزانية المفتوحة لعام 2015، شراكة الميزانية الدولية، واشنطن، 2015، ص71.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه، هو الإرتفاع المسجل في درجات المؤشر خلال فترة الدراسة، إذ وصل سنة 2015 إلى 19 من أصل 100، بعدما كان سنة 2008 يقدر بـ 2، وهو تطور مشجع للمؤشر، يؤكد قدرة الجزائر على توسيع الشفافية في الميزانية إلى حد كبير بتطبيق عدة تدابير، البعض منها يمكن أن يتحقق بسرعة كبيرة وبدون كلفة تقريبا.

إلا أنه حسب هذا المسح، تم تصنيف الجزائر ضمن الدول التي تقدم الحد الأدنى من المعلومات للمواطنين " تقدم معلومات ضئيلة"، نظرا لأن الجزائر تفتقر لتلبية معظم المتطلبات الأساسية لإنتاج الميزانية، كما لا تنشر الحكومة المعلومات التي تنتجها، حيث وصل المؤشر كحد أقصى سنة 2015 بـ 19 من أصل 100 وهو أقل بكثير من متوسط الدرجات 45 لكل 100 دولة شملتها الدراسة، بل هو أيضا أقل من درجات البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما فيها الأردن (57)،

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

لبنان (33) والمغرب (38). وتعد الجزائر بذلك ضعيفة الأداء في شفافية الميزانية وعليها أن تقوم بتقييم نفقاتها عبر تفعيل الرقابة المالية وإعطاء الفرصة للمجتمع في العملية الميزانية. إلا أنه رغم انخفاض المؤشر إلا أنه أفضل بكثير مما سجل في المملكة العربية السعودية (1) والعراق (4).²⁸ ويبيّن لنا الجدول الموالي وضعية الوثائق الأساسية للميزانية في الجزائر لسنتي 2012 و 2015.

الجدول رقم (03): الوثائق الأساسية للميزانية المتوفرة للجمهور في الجزائر لسنتي 2012 - 2015

الوثيقة	وصف الوثيقة	حالة الإصدار	
		2012	2015*
بيان الميزانية الأولى	يوفر معلومات عن الروابط بين سياسات الحكومة والميزانيات، وعادة ما يحدد الموضوعات العامة التي ستحدد الميزانية المقترحة التي سيتم عرضها على المجلس التشريعي.	تم إصداره للإستخدام الداخلي	تم إصداره للإستخدام الداخلي
الميزانية التنفيذية المقترحة	تعرض مخططات الحكومة التي ترفع الإيرادات من الضرائب وغيرها من المصادر، وتصرف الأموال لدعم أولوياتها وبالتالي تحول أهداف السياسات إلى أفعال.	تم نشره	تم نشره
الميزانية المعتمدة	هي أداة قانونية تجيز للحكومة التنفيذية رفع الإيرادات وصرف النفقات وتحمل الديون.	تم نشره	تم نشره
ميزانية المواطنين	هي عرض غير في لتمكين الجمهور العام من فهم خطط الحكومة لزيادة الإيرادات وصرف المال العام من أجل تحقيق أهداف السياسة.	لم يتم إصداره	لم يتم إصداره
تقارير العام	توفر قياسات دورية للإلتجاهات الفعلية في الإيرادات والنفقات والديون وتسمح بالمقارنات مع أرقام الميزانية وتعديلاتها.	تم إصداره للإستخدام الداخلي	تم إصداره للإستخدام الداخلي
المراجعة نصف السنوية	توفر لمحة عامة عن المؤثرات في الميزانية في منتصف عام الميزانية، وتتناول أي تغييرات في الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على سياسات الميزانية المعتمدة.	تم إصداره للإستخدام الداخلي	لم يتم إصداره
تقرير نهاية العام	يحتوي على معلومات تقارن التنفيذ الفعلي للميزانية نسبة إلى الميزانية المعتمدة.	تم إصداره للإستخدام الداخلي	لم يتم إصداره
تقرير المراجعة (المحاسبة العامة)	هو تقييم مستقل للحسابات الحكومية من قبل هيئة البلاد العليا للمحاسبات. عادة يتم تقييم إذا ما حققت الحكومة التنفيذية من إيرادات وإنفاق الأموال بما يتماشى مع الميزانية المعتمدة، وإذا كانت حسابات الحكومة من الإيرادات والنفقات دقيقة وتعطي صورة موثوق بها عن الوضع المالي.	تم إصداره للإستخدام الداخلي	لم يتم إصداره

المصدر: تقرير مسح الميزانية المفتوحة الجزائر، شراكة الميزانية الدولية، واشنطن، 2012، ص ص 2-3.

* مسح الميزانية المفتوحة لعام 2015، شراكة الميزانية الدولية، واشنطن، 2015، ص 71.

ما يمكن ملاحظته أن الجزائر تضع الميزانية المعتمدة و المقترحة في متناول الجمهور، وتعتبر الميزانية المقترحة من أهم الوثائق التي تنشرها خلال سنة الميزانية.

كما أن الجزائر لا تقدم للمواطنين خلال سنة الميزانية تقارير دولية عن نفقاتها وإيراداتها وديونها، وذلك لعدم نشرها تقارير خلال العام، ولا تعد مراجعة منتصف العام وهذا في سنة 2015، بالرغم من أن نشر هاذين التقريرين من شأنه أن يعزّز المساءلة العامة إلى حد كبير في الجزائر، إضافة إلى أن مراجعة منتصف العام تزود المواطنين بأحدث المعلومات حول ما يمكن توقعه في النصف الثاني من سنة الميزانية، كما أن تقرير نهاية السنة تم إصداره للإستخدام الداخلي فقط في سنة 2012 ولم تقم بإتاحته في سنة 2015²⁹، والذي يعتبر جد مهم في تسهيل المقارنات بين ما أقره المجلس التشريعي والنتائج الفعلية.

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

ج- مؤشر مدركات الفساد CPI: يصدر عن منظمة الشفافية الدولية وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد في القطاع العام، من خلال مسح تقوم به 12 مؤسسة عالمية نذكر منها: البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، المنتدى الاقتصادي العالمي. يقوم بترتيب الدول على سلم يشمل 100 درجة، بحيث الدرجة 0 تعني أن البلد فاسد للغاية، بينما الدرجة 100 تعني أن البلد لا يعرف الفساد تماما. وفيما يلي توضيح لمؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة (2012-2016).

الجدول رقم (04): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (2012-2016)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
المؤشر	34	36	36	36	34

Source: Transparency International, Corruption Perceptions Index 2016, consulté le 23/01/2018.
(https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016#table)

احتلت الجزائر المرتبة 108 من أصل 176 دولة في مؤشر الفساد لسنة 2016، بحيث تجاوز الفساد فيها دولا كثيرة كالأردن، المملكة العربية السعودية البحرين، الكويت والمغرب،³⁰ ولم يعرف المؤشر تحسنا منذ بداية 2000، وبقي تحت المتوسط، إذ لم تتعدى قيمته 40 درجة في أحسن الأحوال، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على حدة الظاهرة التي طالت فضائحتها عدة قطاعات على غرار الأشغال العمومية فيما يخص الطريق السيار شرق غرب، قضية سوناطراك وبرنامج التنمية الفلاحي PNDA. ولعلّ من أسباب تفشي هذه الظاهرة:³¹

- غياب إستقلالية القضاء.
- ضعف فعالية المجتمع المدني إن لم نقل غيابه في مواجهة الفساد.
- الطابع الغالب على المعاملات التجارية هو الدفع نقدا مع تضخيم الفواتير.
- طول المدة التي تستغرقها التحقيقات و عدم الإفصاح بنتائجها.
- إنتشار ثقافة البايك و البحث عن الربح.
- عدم إفصاح الحكومة عن تفاصيل تسيير الميزانية في ظل ضعف آليات المراقبة و الإشراف من طرف المجالس المنتخبة يسقط مبدأ الشفافية و المساءلة (من مبادئ الميزانية).
- عدم فعالية مجلس المحاسبة كمؤسسة مراقبة رغم أن النصوص التشريعية تطالبه بتقديم تقرير سنوي، إلا أنه منذ أكثر من 30 سنة من وجوده لم يقدم سوى تقريرين.
- مشاكل مرتبطة بالمنافسة و الشفافية عند إبرام الصفقات العمومية و مراقبتها، و هو ما جعل قانون الصفقات العمومية يتعرض لتعديلات آخرها المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- تكشف هذه الوضعية وهن التشريع في هذا المجال الإستراتيجي الحساس، كما يبين أن الحكومة غير قادرة على ضمان إستقرار التشريعات وهو أكبر ما أخذ عليها من الشركاء الأجانب.
- غير قادرة على ضمان استقرار التشريعات وهو أكبر مأخذ عليها من قبل الشركاء الأجانب.
- د- صندوق النقد الدولي: قدّم صندوق النقد الدولي في تقرير له أصدره في فيفري 2005، تقييما حول مدى شفافية النظام الميزاني في الجزائر، حيث أشار إلى أن الجزائر وفي إطار تحولها لإقتصاد السوق، فإنها على مدار السنوات القليلة الماضية قامت بإصلاحات شاملة ساعدت على توضيح أدوار الجهات المعنية في القطاع العام، وكذا توضيح الطرق التي يدار بها الإقتصاد.

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

إلا أنه ومع ذلك، هناك عمل كبير ينبغي عليها القيام به لبلوغ مستوى مرضي من الشفافية في قطاع المالية العامة والأنشطة شبه المالية للبنوك والمؤسسات العامة، كما أن الإطار القانوني الذي يحكم إعداد الميزانية وتنفيذها والمحاسبة العامة والتدقيق لا يزال بحاجة إلى التحسين، وقد أشار التقرير ذاته إلى أن المعلومات المتاحة للبرلمان والجمهور حول خيارات الميزانية والوضع المالي للدولة قليلة جدا.³²

ويقترح هذا التقرير مجموعة من التدابير قصيرة ومتوسطة الأجل من شأنها تعزيز الشفافية في النظام الميزاني الجزائري، كما يلي:

- تحسين المعلومات المقدمة للبرلمان والجمهور من خلال إصلاح وثائق الميزانية.

- توضيح الأدوار التي يؤديها مختلف المشاركين من خلال سن قانون عضوي جديد يحكم التشريعات المالية.

- تعزيز إدارة المالية العامة من خلال تحديث نظام تصنيف الميزانية، الإطار المحاسبي ومراجعة الحسابات المالية.

تجدر الإشارة إلى أن نفرق بين ترشيد الإنفاق العام وأسلوب ضغط الإنفاق العام، بحيث يعتبر هذا الأخير مناسبا لإنفاص بعض بنود الميزانية التي تم إعداد تقديراتها وفقا لمنهج التبوب النوعي، و على ذلك يتصف هذا الأسلوب بعدم واقعيته في تقدير الإعتمادات المالية، وذلك لإستناده على تقديرات السنوات السابقة التي قد تتعرض هي الأخرى للضغط الشديد من قبل وزارة المالية قبل إعتمادها. وقد يتبع ذلك الأسلوب لمواجهة ظروف طارئة معينة أو للتغلب على صعوبات، وغالبا تتوافر مبررات رسمية لإجرائه. والجزائر بعد إختيار أسعار المحروقات في سنة 2014، أيضا إعتمدت هذا الأسلوب "التقشف" من أجل ضبط نفقاتها العامة في أدنى حد ممكن من خلال تجميد بعض المشاريع التنموية، تخفيض نفقات الوزارات والهيئات، تقليص عدد المناصب المفتوحة للتوظيف في الإدارات العمومية .. إلخ، إلى جانب تبنيها المشروع السابق الذكر المرتكز على الشفافية والمساءلة وتعزيز المشاركة والذي يدخل ضمن سياسة الترشيح للإنفاق العام.

خاتمة:

تعاظمت أهمية الإنفاق العام بتطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي، باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق دورها في الميادين المختلفة وصورة توضح البرامج الحكومية في المجالات كافة في شكل أرقام و إعتمادات تخصّص لكل جانب منها تلبية للحاجيات العامة للأفراد، وسعيا إلى تحقيق أكبر منفعة ممكنة لهم. غير أنه وللأسف الشديد يبدو أن المشكلة الإقتصادية هي مشكلة أبدية وملازمة للحياة، وأن الموارد على أي صورة كانت مالية أو طبيعية محدودة زمانا ومكانا، وعليه يفرض هذا الواقع ضرورة لجوء متّخذي القرار والمسؤولين إلى إعادة النظر في تسيير و إستخدام تلك الموارد بالشكل العقلاني والاستليم لتخصيص مختلف الموارد المتاحة باللجوء إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام، من خلال الحرص على مدى سلامة الأساليب والأدوات المستخدمة. والجزائر كغيرها من الدول تبنت مشروع تحديث نظامها الميزاني من أجل تحسين تسيير مواردها العمومية، بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة إلتزاماته الداخلية و الخارجية، أي القضاء على مصادر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن، والحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام. بحيث إرتكز المشروع على محاور كبرى تمثلت في: التسيير وفق النتائج، الإطار المتعدّد السنوات للميزانية، عرض جديد للميزانية ووثائقها وإضفاء تعديلات على دورة الميزانية، تعزيز المسؤوليات ونظام المعلومات، تطوير النظم المحاسبية.

إن نجاح هذا التحديث الميزاني لا يمكن الحكم عليه حاليا كونه لازال مشروعا قيد التنفيذ، إلا أنه لابد من توفر بعض الشروط الضرورية التي تساهم بشكل كبير في إنجاحه، ومن بينها الإستفادة من تجارب الدول السابقة، عصرنة الإدارة العمومية، تحسين العلاقة بين البرلمان والحكومة، توفير الوسائل الحديثة و إستعمال التكنولوجيات في مجال الإعلام و الإتصال، تكوين العمال والمسيرين.

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

الهوامش

- ¹ المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001، ص 555.
- ² محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 339.
- ³ عياش بلعاطل وسميحة نوي، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 5.
- ⁴ حامد عبد المجيد دراز و محمد عمر حماد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 265.
- ⁵ محمد إبراهيم السقا، إقتصاديات التقشف، مقال بجريدة (الإقتصادية)، العربية، 2015، أطلع عليه بتاريخ 2017/11/26.
(https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/0b6876aa-f595-4fc2-9153-c0bd2857d2de)
- ⁶ وليد أبو سليمان، ما هو التقشف؟، العربي الجديد، 2014، أطلع عليه بتاريخ 2017/11/26.
(https://www.alaraby.co.uk/supplements/2014/12/8)
- ⁷ G. SHABBIR Cheema and JAMES Gustave Speth, Governance for sustainable human development, A UNDP policy document - Executive Summary, New York, USA, 1997, p 5.
- ⁸ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص ص 96-97.
- ⁹ عياش بلعاطل وسميحة نوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.
- ¹⁰ شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.
- ¹¹ قميي عفاف، الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأثره في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2014، ص 36.
- ¹² عبد السلام زايدي و فاطمة مفتاح، أهمية تطوير أساليب الإنفاق العام - عرض تجارب دولية-، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول (البداية والنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في التغيرات الإقليمية والدولية)، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2012، ص ص 3-6.
- ¹³ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 251-252.
- ¹⁴ Etat d'avancement du projet MSB, rapport du ministère des finances, Algérie, 2009, p1.
- ¹⁵ تعتبر واحدة من أكبر المؤسسات الكندية، تأسست سنة 1984، تقدم خدمات الاستشارة في مجال التسيير وفي إدارة وتنفيذ مشاريع كبيرة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية.
- ¹⁶ CRC Sogema, Projet de modernisation des systèmes budgétaires en Algérie, consulté le 10/01/2018.
(http://crcsogema.com/fiches_finpub_afrique)
- ¹⁷ CRC Sogema, Rapport sur la mise en oeuvre de processus de préparation du budget, projet de modernisation des systèmes budgétaires, 2006, p2.
- ¹⁸ إطار الميزانية متعددة السنوات، هو أداة لتسيير الموارد العامة، والذي يعبر عن التوجهات الكبرى والأولويات والتوقعات للإيرادات والنفقات على مدى يفوق الإثني عشر شهرا، بحيث أن هذا الإطار لا يتعارض مع مبدأ السنوية للميزانية، بل يضيف عليها توقعات لمدة سنتين مواليتين (n+1, n+2) للسنة المالية المعنية.
- ¹⁹ بوسيعين تسعديت و حوشين كمال، تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحوكمة والموازنة العامة للدولة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثامن (دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات)، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19 - 20 نوفمبر 2013، ص 12.
- ²⁰ مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص 103-146 (بتصرف).

التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر

- ²¹ تبنت الجزائر مشروعاً لإقامة المخطط المحاسبي للدولة PCE قبل أن تشرع في تبني مشروع MSB، وقد إنجز عن هذا وجودها أمام تطبيق نظامين لتصنيف النفقة محاسبي وميزاني.
- ²² SAID B, Modernisation du secteur des finances : Un nouveau système de gestion budgétaire en 2014, le Maghreb, Alger, 2013.
- ²³ المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، هي مؤسسة مقرها جنيف، أسست في 1971 من قبل كلاوس شواب (برفسور أعمال بسويسرا)، وتقيم اجتماعها السنوي في دافوس، بسويسرا، ويحضر الاجتماع كبار رجال الأعمال، وقادة سياسيون، ونخبة من المثقفين والصحفيين من كل أنحاء العالم. ويعقد أيضاً عدد من الاجتماعات الإقليمية طول العام.
- ²⁴ SCHWAB Klaus and XAVIER SALA-I-Martin, The Global Competitiveness Report 2017-2018, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2017, p44.
- ²⁵ قميبي عفاف، مرجع سبق ذكره، ص132.
- ²⁶ SCHWAB Klaus and XAVIER SALA-I-Martin, op.cit, p 163, 211, 291.
- ²⁷ تقرير مسح الميزانية المفتوحة الجزائر، شراكة الميزانية الدولية، واشنطن، 2012، ص 1.
- ²⁸ نفس المرجع، ص 1.
- ²⁹ تقرير مسح الميزانية المفتوحة لعام 2015، شراكة الميزانية الدولية، واشنطن، 2015، ص71.
- ³⁰ Transparency International, Corruption Perceptions Index 2016, consulté le 23/01/2018. (https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016#table)
- ³¹ عيودوي فاطمة الزهراء، الحوكمة رهان إستراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مقال بالجملة (الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية)، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص 193.
- ³² International Monetary Fund, Algeria: Report on the Observance of Standards and Codes—Fiscal Transparency Module, report No. 05/68, Washington, 2005, p 1.